فتنصر كلامه انتهى. بضم الفضلة مع الثاني المهمل نحو ضربني
وضربته زيد ومر بي ومررت بهما الزيدان نحو، نحتنا قوله واعمل المهمل
في ضمير ما تنازعاه ولم يحتجه ومنه قوله. إذا هي لم تستك بعود
أراكة. تنخل فاستاكت به عود إسحل. وانه يجوز حذفه للمهمل
قوله والتزم ما التزما وهذا لم يلتزم ذلك كأنه فضلة ومنه قوله
بعكاظ يعشي الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه وخص بعضهم
حذفه بالضرورة كالبيت لان في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه لغير معارض **الثاني** كلامه هنا مخالف للتسهيل من
وجهين أحدهما أنه جزم بحذف الفضلة والثاني جزمه بتأخير الخبر
ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم **الثالث** يشترط
بحذف الفضلة من الأول المهمل أمن اللبس فإن خيف اللبس وجب التأخير
نحو استحسنت واستحسنني زيد به لأنه مع الحذف لا يعلم هل
المحذوف مستحسنا زيدا أو عليه **الرابع** قوله غير خبر
يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المعمول الأول في باب ظن يجب
حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المعمولين في امتناع الحذف
ولزوم التأخير نحو ظننت منطلقة وظنتني منطلقا هند إياها
بابا كلها معمولا أول لظننتني ولا يجوز تقديمه وفي حذفه ما سبق
ولذلك قال الشارح لو قال بل حذفه ان لم يك معمولا حسب. وان
يكن ذا فأخرنه نصبا. لعلم منه لا النوهم كما قال المرادي فقوله
معمولا حسب يوهم أن غير معمول حسب يجب حذفه وان كان خبرا
وليس كذلك كان خبر كان لا يحذف أيضا بل يؤخر كمعمول حسب نحو
زيد كان وكنت قائما إياه، وهذا مندرج تحت قوله غير خبر
ولو قال بل حذفه إن كان فضلة حتم وغيرها تأخيره فالتزم.

كالجار

كالجار قلت وعلى هذا أيضا من المؤاخذة ما على بيت الموضح من
اشتراطه أمن اللبس كما سلفته وكان الأحسن أن يقول وأخرنه
إن خيف لبس أو يرى كعمدة يجيء به موخرا **الخامس**
قاس المازني وجماعة المتعدي إلى ثلاثة على المتعدي إلى اثنين وعليه
مشى في التسهيل فتقول على هذا بعد إعمال الأول أعلمني وأعلمته
إياه إياه زيد عمرا قائما وبعد إعمال الثاني نحو أعلمني وأعلمتها زيدا
عمرا قائما إياه إياه، وأعلمت وأعلمني زيد عمرا قائما إياه إياه. والظاهر
أن يكون ضميرا حيث أتى في الأصل لغيرها يطابق المفسر إلا في
الأفراد والتذكير وفروعهما لتعذر الحذف بكونه عمدة ولا إضمار
لعدم المطابقة فيتعين الإظهار وتخرج المسألة من هذا الباب نحو
أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين في الرخا على إعمال
الأول في زيدا وعمرا والأخوين معمول أظن وأخا ثاني معمولي يظنانى
وجيء به مظهرا لتعذر إضماره لأنه لو أضمر فإما أن يضمر مفردا مراعاة
للمخبر عنه في الأصل وهو الياء من يظنانى فيخالف المفسر وهو
الأخوين في التثنية وإما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر
عنه وكلاهما ممتنع عند البصريين وكذلك لو أعملت الثاني نحو
يظناني وأظن الزيدين أخوين أخا وأجاز الكوفيون إضماره على
وفق المخبر عنه نحو أظن ويظنانى إياه الزيدين أخوين عند إعمال
الأول وإعمال الثاني وأجازوا أيضا الحذف نحو أظن ويظنانى الزيدين
أخوين **خاتمة** وجه كون هذه المسألة من هذا الباب   تنبيه ٣٢ ع
هو أن الأصل أظن ويظنني الزيدين أخوين فتنازع العاملان في الزيدين
فالأول يطلبه معمولا والثاني يطلبه فاعلا فأعملنا الأول فنصبناه به
وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وهو الألف وبقي علينا
المعمول الثاني يحتاج الإضمار فرأينا منعنا المانع فقدلنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)